

ويحظر التصرف في الأشياء المعجرة منها ، التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية قبل مرور خمس سنوات ما لم تدفع عنها الرسوم الجمركية المستحقة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ويفقد كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل جدول الرسوم والضرائب الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣
بإصدار قانون المرور وبعض أحكام القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بفقرة الضريبة المقررة على السيارات الخاصة المنصوص عليها بالبند (١/١) من جدول الرسوم والضرائب (أولا - الضرائب) الملحق بقانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ فئات الضرائب الآتية :

- ١٥ جنيتها سنويا للسيارات التي تقل سعة محركها عن ١٠٠٠ سم^٣ .
- ١٨ جنيتها سنويا للسيارات التي سعة محركها ١٠٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٣٠٠ سم^٣ .
- ٣٠ جنيتها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٣٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٦٠٠ سم^٣ .

٥٠ جنياً سنوياً للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٦٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٠٠٠ سم^٣ .

٩٠ جنياً سنوياً للسيارات التي تزيد سعة محركها على ٢٠٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٥٠٠ سم^٣ .
١٢٠ جنياً سنوياً للسيارات التي تزيد سعة محركها على ٢٥٠٠ سم^٣ .
(المادة الثانية)

تأخى بالنسبة للسيارات الخاصة، الضريبة الإضافية الواردة بجدول الرسوم والضرائب (أولاً - الضرائب) الملاحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بدأ/هـ .
(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢

بتعديل نص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح (المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) النص الآتى :
مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع